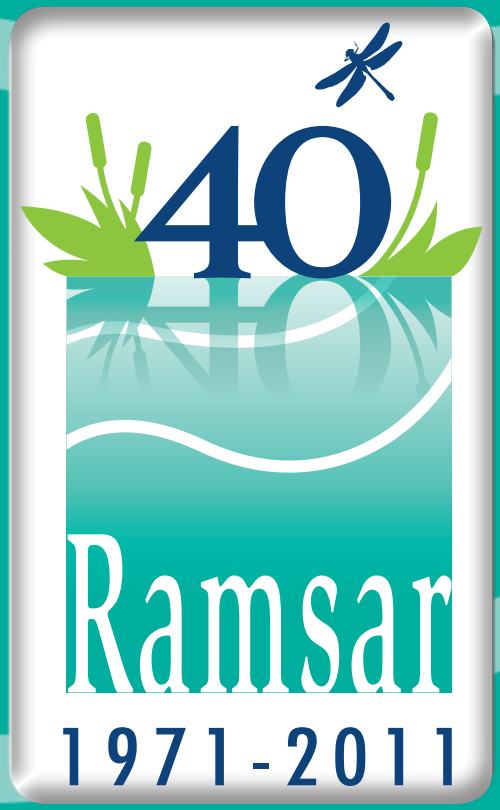
40
Ramsar
1971-2011

الأصول السائلة لاتفاقية رامسار

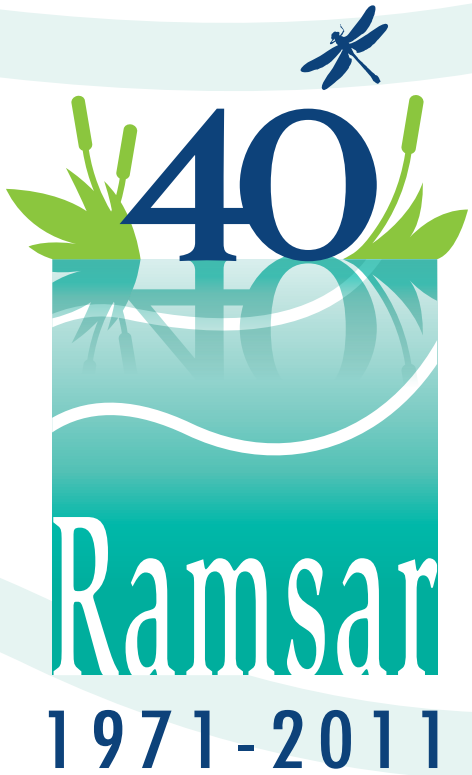

أربعون عاماً على اتفاقية الأراضى الرطبة

تصدير

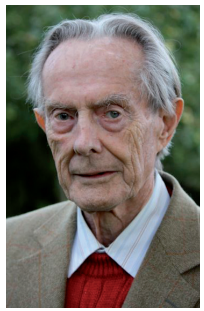

الأستاذ الدكتور ج.ف.ت ماثيوز
أحد الآباء المؤسسين للاتفاقية

من الصعب الان ان نتخيل حالة الحفاظ على الاراضى الرطبة منذ جيل مضى. فقد كانت الإحصائيات تتزايد حول الخسائر الفادحة التى كانت تعانيها الأراضى الرطبة ، ولكن قليلون فقط هم من كانوا على دراية بالامر. لقد كانت الاهمية الحيوية التى تمثلها الاراضى الرطبة لصالح الانسان و البيئة موثقة بشكل كامل ، بيد أن هذا ايضا لم يكن الكثيرون ليتفهموه خارج الدوائر العلمية.

وهكذا تم عقد مؤتمر مار التاريخى فى عام 1962 لمعالجة تلك المشكلة ، ويمكننا القول ان هذا المؤتمر كان هو النواة للحركة التى تلت ذلك وهى عقد الاتفاقية الدولية للاراضى الرطبة. وقد كان من دواعى السرور و الشرف بالنسبة لى ان اكون جزءا من هذا الحدث التاريخى. لقد دعى المشاركين فى مؤتمر مار الى عقد اتفاقية دولية للحفاظ على الاراضى الرطبة مما بدا فى حينه كفكرة متطرفة حيث لم تكن المعاهدات البيئية العالمية بين الحكومات تعرف فى ذلك الوقت

وكان توقيع اتفاقية الحفاظ على الاراضى الرطبة فى رامسار بإيران عام 1971 بحضور ممثلين عن 18 دولة بمثابة تتويجاً للدبلوماسية المحنكة والعمل المضنى الذى بذله المخلصون على مدى مايزيد على عقد من الزمان. و انا اذكر جيداً ذلك التصفيق المطول الذى قابل به الحاضرون تأكيد الموافقة على نص الاتفاقية اخيرا فى الثانى من نوفمبر. ومع ذلك كنا ندرك حينها ان توقيع هذه الاتفاقية لم يكن سوى البداية فى حقيقة الامر.

و الآن، و بعد مرور اربعين عاما، و بعد ان زاد عدد توقيعات الدول تسعة اضعاف ليبلغ ما يزيد عن 160 توقيعاً، ننظر الى ما انجزناه من تقدم هائل. هناك الكثيرمن الناس الذين يحق لهم أن يفخروا بالإنجازات التى ألقى عليها الضوء في هذا الكتيب. ومع ذلك ، فلا يزال صحيحا الآن ، كما كان قبل 17 عاما ، عندما كتب الدكتور لوك هوفمان في مقدمته لكتابي ، اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة : تاريخها وتطورها ، أنه " سيتعين على المعاهدة تكييف نفسها باستمرار حتى تتمكن من انصاف الأهمية الحيوية للأراضي الرطبة في عالم اليوم ".

أستاذ/ج.ف.ت. ماثيوز

ترحيب

أنادا تييجا

الأمين العام لاتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة

لسنوات عديدة ، كانت اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة هي الممثل الرئيسي للجهود التي يبذلها العالم للحفاظ على والاستفادة المستدامة من الأراضي الرطبة والموارد المائية لدينا. وفى هذا العام 2011 ، تنتهز أسرة الأمانة العامة لرامسار ، وممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء والمواطنين المعنيين الفرصة بمناسبة الذكرى 40 للمعاهدة لتقييم ما تم إنجازه حتى الآن وما ينتظرنا من تحديات.

وسوف نتواصل على مدار السنة ، مع شركائنا والدول الأعضاء في الاتفاقية لتحسين رؤيتنا لما يجب القيام به وكيف يمكننا المساعدة في إنجازه. و كما سيتم تنظيم احتفالات ذكرى سنوية ونشر الرسائل الرئيسية بانتظام لإعطاء الزخم لموجة عالمية من النشاط على مدار عام 2011 للاحتفال بالأراضي الرطبة ، و بيان السبب في اهتمامنا بها ، وما حققناه على مدى السنوات ال 40 الماضية.

نتمنى أن يعطيكم هذا الكتيب الصغير فكرة حيوية عن هويتنا وما الذي نطمح ، بمساعدتكم ، إلى تحقيقه في السنوات المقبلة.

أنادا تييجا

كيف وصلنا إلى هنا ؟

أهمية الأراضي الرطبة

في يومنا هذا، لا يزال الكثير من الناس في حاجة إلى التعريف بأهمية الأراضي الرطبة. لكن الأمر لم يكن كذلك دائما -- فحتى السنوات الأخيرة ،كانت الأراضي الرطبة أماكن لتجمع النفايات. لقد تعرضت للتجفيف أو التمهيد من أجل التنمية الحضرية و لأغراض الزراعة وللسيطرة غير المكلفة على الأمراض وللضواحي وحدائق الألعاب والفنادق الفخمة. وكانت الخسائر فادحة بالنسبة لتراث البشر وسبل عيشهم . والأراضي الرطبة هي المناطق التي تكون فيها المياه هى العامل الأساسي المسيطر على البيئة والحياة النباتية و الحيوانية المرتبطة بها. و بموجب التعريف الواسع الذى حددته اتفاقية رامسار ، فالأراضي الرطبة هي "مناطق الأهوار أو أراضي الخث أو المياه ، سواء الطبيعية أو الاصطناعية ، الدائمة أو المؤقتة ، و التى تكون المياه فيها ثابتة أو متدفقة ، عذبة أو مالحة أو متوسطة الملوحة ، بما في ذلك مناطق المياه البحرية التى لا يتجاوز عمقها ستة أمتار فى حالة الجزر المنخفض".

وهذا يشمل المناطق البحرية والساحلية ومصبات الأنهار والبحيرات والأنهار والمستنقعات وأراضي الخث ، وكذلك المياه الجوفية والأراضي الرطبة التي هي من صنع الإنسان مثل حقول الأرز وبرك الجمبري ، والمستودعات ،وتشمل تقريبا جميع جوانب إدارة المياه العذبة والمحافظة عليها.

الأراضي الرطبة هي من أولى البيئات في العالم من حيث الإنتاجية. فهي مهد للتنوع البيولوجي ، حيث أنها توفر المياه والإنتاجية التي تعتمد عليها أنواع لا تحصى من النباتات والحيوانات من أجل البقاء.

وتلعب النظم البيئية للأراضي الرطبة أدواراً كثيرة لا غنى عنها، سواء اليوم أو الغد ، من حيث قيمتها للبشرية و "خدمات النظام البيئي" التي تقدمها تلك الأراض من إمدادات المياه العذبة والمواد الغذائية ومواد البناء والتنوع البيولوجي ومكافحة الفيضانات وتغذية المياه الجوفية و التخفيف من تغير المناخ (والقائمة تطول).

وبالرغم من كل هذا ، فإن بعض الناس لديهم أولويات أخرى ، ولا يزال ضياع وتدهور الأراضي الرطبة مستمرا— وربما بسرعة أكبر من أي وقت مضى. وهذا يمثل مشكلة كبيرة!

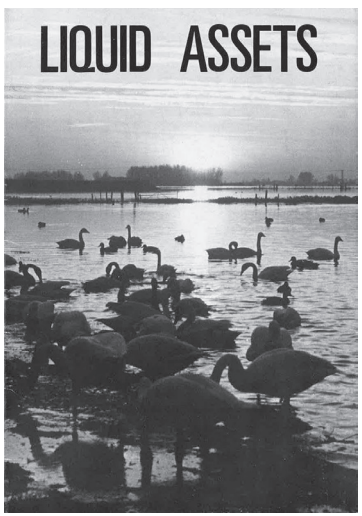

وتستند النسخة الأصلية من 'الأصول السائلة' على أوراق ووقائع المؤتمر الدولي الأول بشأن الحفاظ على الأراضي الرطبة (مشروع مار). هذا هو غلاف الطبعة المنقحة 'الأصول السائلة' التي تم نشرها وتوزيعها من قبل المكتب الدولي لبحوث الطيور المائية في عام 1979 بمساعدة منحة من اليونسكو.

تعين علينا أن نفعل شيئاً

إنه لمن الجلي أن هناك أهمية كبرى لتعليم وتوعية الجمهور حول القيم الأساسية للأراضي الرطبة ، فضلا عن المخاطر التي تتعرض لها ، ومنذ جيل مضى تم اصدار عدد من المنشورات التى لاقت شعبية كبيرة والتى دعت الى تبديد الأفكار القديمة حول الأراضي الرطبة كأماكن ينبغى "استصلاحها".

بيد أن هناك حاجة إلى المزيد ، إلى ما قد يعطي هيكلاً للالتزامات التي يمكن أن يقدمها صناع القرار والمسؤولين الحكوميين لتغيير هذا الوضع.

© صورة ارشيفية

شيئاً ما يمكنه أن يحول الجهود الفردية للاستفادة من موارد الاراضى الرطبة على نحو مستدام من خلال مشاريع دولية مشتركة -- وهذا أمر من شأنه أن يشجع التعاون والمساعدة المتبادلة بين الحكومات الوطنية ومديري الأراضي الرطبة على حد سواء ، وبدعم شعبي واسع.

وكان التعاون الدولي هو الحل. فالكثير من الأراضي الرطبة تكون عبارة عن أنظمة تقع عبر الحدود بين دولتين أو أكثر ، أو هي جزء من أحواض الأنهار التي تشمل أكثر من دولة واحدة -- بحيث تتوقف صحة هذه الأنظمة على نوعية وكمية المياه العابرة للحدود من الأنهار والجداول والبحيرات أو المياه الجوفية .

وقد تؤثر الأنشطة البشرية ، مثل التلوث الزراعي والصناعي أو المنزلي، على مصادر المياه من مسافات بعيدة عن مناطق الأراضى الرطبة ، وغالبا ما تحدث وراء حدود الدول المتضررة. فى حين أن كثير من أنواع الكائنات التى تعتمد على الأراضي الرطبة تكون مهاجرة وتتطلب وجود الموائل الموثوقة خلال العديد من البلدان من أجل البقاء.

وقد تحبط أفضل نوايا الدول على جانبي الحدود الوطنية دون وجود إطار للنقاش والتعاون الدوليين يهدف الى تحقيق المنافع المتبادلة.

ومنذ جيل مضى ، أقرت مجموعة من المنظمات ذات الأفكار التطلعية بوجود حاجة ملحة لإقامة شبكة من الموائل المحمية من الأراضي الرطبة وعقد اتفاقية دولية لإشراك الحكومات في العمل معا من أجل إدارة هذه الشبكة.

نحو معاهدة دولية

جاءت الدعوة الأولية لإقامة شبكة دولية للأراضي الرطبة في عام 1962 خلال مؤتمر تم عقده في إطار مشروع مار (وهى كلمة رمزية مأخوذة من الكلمات ("MARismas"،"MARécages"،"MARshes") وهى تعنى الاراضى الرطبة و الاهوار) ، وهو مشروع برنامج أنشئ قبل عامين مدفوعاً بالمخاوف من التدمير السريع للمستنقعات والأراضي الرطبة الأوروبية الأخرى مما أدى إلى انخفاض أعداد الطيور المائية.

وقد نظم مؤتمر مار بإشراف لوك هوفمان ، أحد مؤسسي الصندوق العالمي للحياة البرية ، وعقد في نوفمبر 1962 في ليسانت ماري دو لمير في كامارغ الفرنسية ، ليس ببعيد عن محطة تور دو فالات لأبحاث الأراضي الرطبة (والتي أسسها أيضا لوك هوفمان).

وقد نشرت توصيات هذا المؤتمر التى وضعها حوالى ثمانون من الخبراء من المنظمات البيئية غير الحكومية ، وحكومات دول أوروبية فى معظمها ، وجمعيات الصيد ، حيث دعوا جميعا الى وضع قائمة للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية بهدف حمايتها ولوضع معاهدة دولية لإعطاء تلك القائمة القوة القانونية اللازمة.

وعلى مدار السنوات الثماني التالية لذلك ، جرى التفاوض على نص اتفاقية الأراضي الرطبة بشق الأنفس من خلال سلسلة من الاجتماعات الفنية الدولية (سانت اندروز 1963 ؛ نوردفيك 1966 ؛ لينينغراد 1968 ؛مورجيز 1968 ؛ فيينا 1969 ؛ موسكو 1969 ؛ إسبو 1970) ، مدفوعة إلى حد كبير من خلال هولندا والمنظمات غير الحكومية.

وهناك من نذكرهم دائما باعتبارهم "الآباء المؤسسين "لاتفاقية رامساراامتنانا لقيادتهم الحكيمة لتلك العملية الطويلة وهم: جى.فى.تى ماثيوز وإريك كارب من مكتب البحوث الدولية للطيور المائية والأراضي الرطبة و لوك هوفمان من الصندوق العالمي للطبيعة ، بالإضافة إلى اسكندر فيروز ، رئيس وزارة الصيد والأسماك الإيرانية.

في البداية ، كان مشروع النص موجها على وجه التحديد للحفاظ على الطيور المائية من خلال إنشاء شبكة من الملاجئ ، ولكن ومع تطور الاتفاقية اصبح حفظ موائل الأراضي الرطبة (بدلا من الفصائل) هوالتركيز الرئيسي.

موقع رامسار المسمى سيكوان رورجاى، الصين .ب.ر

© زانج وى

معاهدة دولية بشأن الأراضي الرطبة

وأخيرا ، في اجتماع دولي نظمته وزارة الصيد و الأسماك الإيرانية ،والذي عقد في منتجع رامسار على بحر قزوين ، تمت الموافقة على نص الاتفاقية فى 2 فبراير 1971 حيث وقعها مندوبون من 18 دولة في اليوم التالي.

ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ديسمبر 1975 ، بعد استلام اليونسكو ، وهى وديع الاتفاقية ، للصك السابع الخاص بالانضمام أو التصديق على الاتفاقية.

وبذلك اصبحت رامسار أول المعاهدات الحكومية الدولية العالمية الحديثة للحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية .

© اكتيكان

توقيع الوفود على الاتفاقية فى رامسار ،ايران، 1971

وهى لا تزال الوحيدة التي تختص بنظام بيئي معين. وكان نص الاتفاقية ملهماً في عصره من حيث تأكيده القوى على الترابط المتبادل بين الانسان والأراضي الرطبة والأدوار الهامة التي تقوم بها تلك الأراضي في الدورة الهيدرولوجية والإدارة المستدامة للمياه.

ويعكس الاسم الرسمي للمعاهدة ، وهو اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وعلى الأخص ما يوصف منها باعتباره موئلا للطيور المائية ،تلك التسمية تعكس التركيز الأساسى على حفظ الأراضي الرطبة بوصفها موئلا للطيور المائية في المقام الأول.

ومنذ ذلك الوقت ، وسعت الاتفاقية آفاقها الفلسفية لتغطية جميع جوانب حفظ الأراضي الرطبة والاستخدام الرشيد (أي المستدام) ، معتبرة الأراضي الرطبة نظماً بيئية ذات دور حيوي فى حفظ التنوع البيولوجي و إدارة المياه ، وعلى رفاهة الإنسان و المجتمعات المحلية ، مطبقة بذلك النطاق الكامل للنص الأصلي للاتفاقية.

وعلى مر السنين ، نجح مؤتمر الأطراف المتعاقدة في الحفاظ على مسايرة أنشطة الاتفاقية للمفاهيم والأولويات البيئية المتغيرة فى العالم، وفى الاستجابة السريعة للمعلومات والأفكار الجديدة عند ظهورها.

ما تنص عليه الاتفاقية

خلال تبصرهم ، بدأ واضعو الاتفاقية النص بتقرير عدد من المفاهيم التي توقعت وساعدت على تحديد التفكير البيئي حتى يومنا هذا.

وقد أقر واضعو الاتفاقية فى ديباجتها "بالترابط بين الإنسان و بيئته" ، وأكدوا على "المهام الأساسية البيئية للأراضي الرطبة باعتبارها تعمل على تنظيم نظم المياه وباعتبارها موائلاً تدعم النباتات والحيوانات المميزة " ، و بذلك تأسست اتفاقية رامسار بوصفها الاتفاق العالمى الوحيد الذى يتناول على نحو صريح المياه والنظم البيئية ذات الصلة بها.

ومن خلال تأكيدهم على أن "الأراضي الرطبة تشكل موردا كبيرا للقيم الاقتصادية والثقافية والعلمية والترفيهية ، بحيث يصبح فقدانها خسارة غير قابلة للتعويض " ،أعرب واضعوا النص عن ثقتهم فى أنه " يمكن ضمان الحفاظ على الأراضي الرطبة والنباتات والحيوانات عن طريق الجمع بين "السياسات الوطنية ذات النظرة البعيدة والعمل الدولى المنسق " كما حددوا هدفهم الطموح وهو " وقف التعدي التدريجي على الأراضي الرطبة وفقدانها في الحاضر والمستقبل".

وبالإضافة إلى مسائل الإدارة والحكم ، فإن نص الاتفاقية يتناول ثلاثة مواضيع رئيسية.

• على كل طرف متعاقد أن "يعين الأراضي الرطبة المناسبة الواقعة داخل أراضيه لإدراجها في قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية".

• يقوم الأطراف " بصياغة وتنفيذ خططهم الرامية الى تعزيز المحافظة على الأراضي الرطبة المدرجة في القائمة ، والاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة في أراضيهم بقدر الإمكان ".

• يقوم الأطراف "بالتشاور مع بعضهم البعض حول تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية وخاصة في حالة الأراضي الرطبة التى تمتد على أراضي أكثر من طرف متعاقد واحد أو حيث يتم تقاسم نظام المياه من جانب الأطراف المتعاقدة".

© حديقة بودرانيجيسكى ريجيونال بارك، كيبى

الركائز الثلاث للاتفاقية

يشار الآن إلى الأجزاء الرئيسية التالية من المعاهدة على أنها "الركائز الثلاث" للاتفاقية ،والتي أبدى جميع الأطراف التزامهم بها عند انضمامها للاتفاقية.

أولا : الاستخدام الرشيد – هناك التزام عام بإدراج حفظ الأراضي الرطبة ليكون جزءاً من تخطيط استخدام الأراضي الوطنية ، و لقد التزم الأطراف بتنفيذ هذا التخطيط لتشجيع الاستخدام الرشيد لجميع الأراضي الرطبة في أراضيهم ، وليس فقط للأراضي ذات الأهمية الدولية منها.

ثانيا : قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية – على كل طرف أن يعين أرض رطبة واحدة على الأقل لهذه القائمة وتعزيز الحفاظ عليها ، ومن ثم الاستمرار في "تعيين الأراضي الرطبة المناسبة داخل أراضيه".

تضم حالياً "قائمة رامسار" أكثر من 1900 أرض رطبة ، وتدعى"مواقع رامسار" ، وهى التى حددتها الأطراف وفقا للمعايير المتفق عليها لتكون اراضى رطبة "ذات أهمية دولية". ولقد ألزموا أنفسهم "بتعزيز الحفظ" لجميع هذه المواقع المذكورة ، وهذا النظام يشكل أكبر شبكة في العالم للمناطق المحمية.

وثالثا : التعاون الدولي – وافقت الحكومات الأعضاء على التشاور مع الأطراف الأخرى حول تنفيذ الاتفاقية ، ولا سيما فيما يتعلق بالأراضي الرطبة العابرة للحدود ، ونظم المياه المشتركة ، والأنواع المهاجرة أوالمشتركة ، وتبادل الخبرات والموارد مع الأطراف الأقل قدرة على تلبية التزاماتها. وبالإضافة إلى هذه الركائز الثلاث فإن الاتفاقية تقر أيضا هدفين إضافيين – و هما تحسين القدرة على التنفيذ من خلال تعزيز بناء القدرات والتدريب ، وتحقيق العضوية العالمية.

و لا تعتبر اتفاقية رامسار نظاماً تنظيمياً وليس لها أي عقوبات للتعثر فى التزامات المعاهدة -- وعلى الرغم من ذلك ، فإن شروطها تشكل معاهدة رسمية وهى ملزمة في القانون الدولي بهذا المعنى.

مواقع رامسار
في جميع أنحاء العالم

©أمانة رامسار

«الاستخدام الرشيد» للأراضي الرطبة

بموجب المادة 3.1 من الاتفاقية ، يلتزم الأطراف بالتخطيط الوطني من أجل «الاستخدام الرشيد» للأراضي الرطبة في أراضيها.

ولقد كان هذا المفهوم الجوهرى ل"الاستخدام الرشيد" مفهوماً رائداً عندما وضعت الاتفاقية -- وهو يوضح أن استخدامات الإنسان للموارد الطبيعية على أساس مستدام يتوافق تماماً مع مبادئ رامسار وحفظ الأراضي الرطبة بوجه عام. و ينطبق مفهوم رامسار للاستخدام الرشيد على جميع الأراضي الرطبة والموارد المائية في إقليم الطرف المتعاقد ، وليس فقط تلك المواقع المعينة من الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية. كما أن تطبيق هذا المفهوم يعد امراً ضرورياً لضمان استمرارية الأراضي الرطبة في القيام بدورها الحيوي في دعم الحفاظ على خدمات النظم البيئية والتنوع البيولوجي ورفاهة الإنسان من أجل الأجيال القادمة. وبينما بدأ مصطلح "الاستخدام الرشيد" يكتسب الشهرة داخل مجتمع رامسار وخارجه ، أدرك مؤتمر الأطراف أن هناك حاجة إلى مزيد من الدقة فاعتمد تعريفاً واضحاً في عام 1987 ، والذى تم تحديثه في وقت لاحق من عام 2005 وهو: "الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة هو صيانة طابعها البيئى ،الامر الذى يمكن تحقيقه من خلال اتباع نهج يسير وفق النظام البيئي ، في سياق التنمية المستدامة".

أنشئت هذه التعاريف واساليب التفكير التى انبثقت عنها تطابقا بين مفهوم "الاستخدام الرشيد" لاتفاقية رامسار وبين المصطلحات الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، التي وضعها الصندوق العالمي للطبيعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى وضع عام 1980 للربط بين رفاه الإنسان واعتماده على الطبيعة كجزء لا يتجزأ من كل ،و تعريف "التنمية المستدامة"

أنشئت هذه التعاريف واساليب التفكير التى انبثقت عنها تطابقا بين مفهوم "الاستخدام الرشيد" لاتفاقية رامسار وبين المصطلحات الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، التي وضعها الصندوق العالمي للطبيعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى وضع عام 1980 للربط بين رفاه الإنسان واعتماده على الطبيعة كجزء لا يتجزأ من كل ،و تعريف "التنمية المستدامة" الذى اصدرته اللجنة العالمية للأمم المتحدة عام 1987 والمعني بالبيئة والتنمية ،وتقييم النظام البيئي للألفية (2001–2005) و الذى يركز على "خدمات النظام البيئي".

بواسطة ساندرا هيلز©

نمو الاتفاقية

فى بدايتها كانت الاتفاقية بطيئة – فلم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد أربع سنوات من توقيعها في 1971 مع المصادقة على دخول الطرف السابع من الأطرف المتعاقدة – ولكن بحلول عام 1980 ، وفي وقت انعقاد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف ، كان الأعضاء قد بلغ عددهم 28 عضوا. إلا أن معظم تلك الدول كان أوروبياً بالإضافة إلى أن معظم الاهتمامات الموضوعية لمؤتمرات الأطراف الأولى كانت حول الطيور بطبيعة الحال. في تلك السنوات ، لم يكن هناك ميزانية موضوعة لأعمال الاتفاقية ، وكانت الأطراف تعتمد على مكتب ابحاث الطيور المائية و الاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة ،وهى منظمات غير حكومية، لتنفيذ الواجبات الأساسية المستمرة لأعمال السكرتارية على أساس تطوعي.

العدد التراكمي للأطراف المتعاقدة

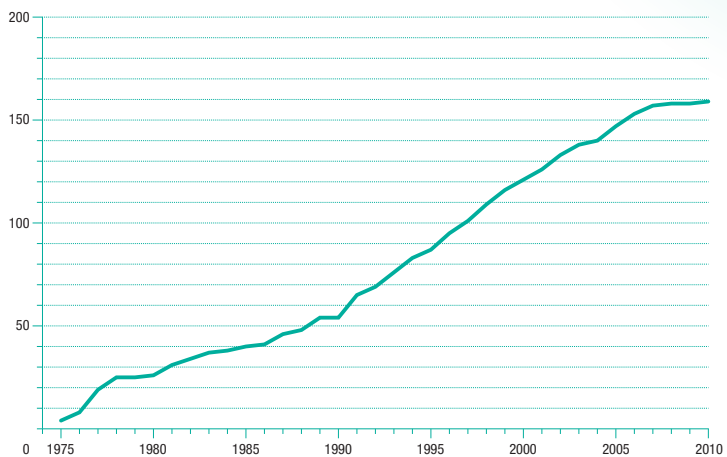

وقد تم تعديل المعاهدة الأصلية في عام 1982 من خلال "بروتوكول باريس" ، والذي أنشأ آلية تسمح بإجراء مزيد من التغييرات حسب الحاجة ، ومن خلال "تعديلات ريجينا" لعام 1987 ، والتي وضعت الميزانية المالية ، واللجنة الدائمة ، والأمانة الدائمة.

وخلال الثمانينات استمرت الاتفاقية في النمو ، فقد نمت من 35 طرف متعاقد و 300 أرض رطبة ذات أهمية دولية ("مواقع رامسار") في مؤتمر الاطراف الثانى عام 1984 الى ضعف ذلك في مؤتمر الاطراف الخامس عام 1993 حيث وصلت الى 77 طرفا متعاقدا و 610 موقع لرامسار. وجاء معظم هذا النمو من خلال انضمام أطراف جديدة من العالم النامي ، كما كان من الطبيعي ان يتسع سياق عمل الاتفاقية من "الاستخدام المستدام" ليشمل "التنمية المستدامة" كذلك. في عام 1993 تم إنشاء فريق المراجعة العلمية والتقنية ، وهي هيئة فرعية استشارية من الخبراء العلميين المستقلين ، حيث بدأ في تطوير ما أصبح فيما بعد مجموعة هائلة من المبادئ التوجيهية والتوصيات لاعتمادها من قبل مؤتمر الأطراف. و خلال التسعينات تشكلت البعثة الاستشارية لاتفاقية رامسار والتي بدأت في عام 1988 كوسيلة غير رسمية لتقديم المشورة والمساعدة التقنية لحل مشكلات بعينها وخاصة في مواقع رامسار ، لتصبح بعد ذلك واحدة من أهم أدوات الاتفاقية. وقد تزامن ذلك مع وضع "سجل مونترو" و هو آلية بدأت في عام 1900 لتسمح للأطراف باسترعاء الانتباه رسمياً إلى مواقع رامسار "التي تواجه تغييرات في الطابع البيئي ، سواء حدث ذلك بالفعل أو كان آخذاً في الحدوث أو من المحتمل أن يحدث" ، وبالتالي تشجيع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هذه المواقع.

لقد تطورت علاقات واتصالات الاتفاقية بسرعة كبيرة خلال التسعينات. فأنشئ موقع رامسار عام 1996 وسرعان ما أصبح محور الاتصال اليومى بين الأمانة وعائلة اتفاقية رامسار والجمهور. وكان الاحتفال الاول بالذكرى السنوية لليوم العالمى للاراضى الرطبة في عام 1997 واصبح منذ ذلك الوقت حجر الزاوية في الرؤية العامة لرامسار ، كما بدأ منح جوائز رامسار لحفظ الاراضى الرطبة التى تمنح كل ثلاث سنوات في عام 1999.

وقد أوضح قرار مؤتمر الاطراف السادس فى عام 1996 حول "الأراضي الرطبة والمياه" مدى إدراك الاتفاقية ، ليس فقط لأهمية المياه بالنسبة للنظم البيئية للأراضي الرطبة ، ولكن أيضا لما يواجه الأراضي الرطبة من أزمة تلوح في الأفق وتتمثل فى ندرة المياه العذبة في أجزاء كثيرة من العالم.

العدد التراكمي لمواقع رامسار

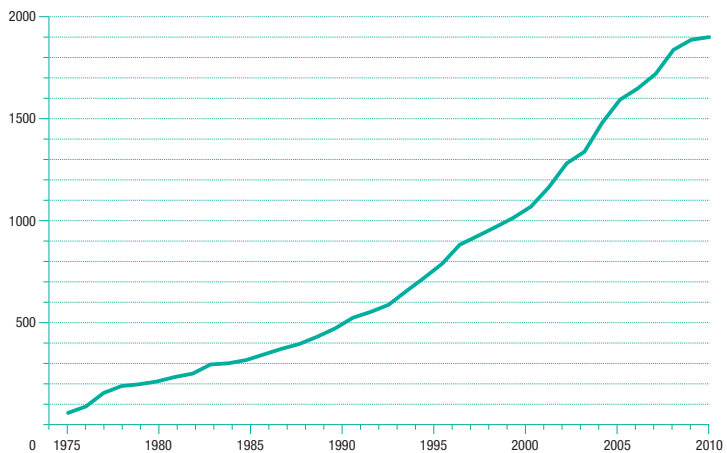

وأصبح التعاون الرسمى بين اتفاقية رامسار واتفاقية التنوع البيولوجي، ابتداء من عام 1996 ، نموذجا لمثل هذه العلاقات يحتذى به بين جميع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف التى عقدت في السنوات اللاحقة ، كما أضفى التقدير الرسمي من "شركاء المنظمة الدولية" في 1999 طابعا رسميا على العلاقة التعاونية مع المنظمات غير الحكومية والتي لا تزال فريدة من نوعها بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

وبحلول نهاية التسعينات ، كانت اتفاقية رامسارتسير في طريقها نحو التغطية الشاملة ،حيث احتفلت بالطرف المتعاقد رقم 100 عام 1997 وموقع رامسار رقم 1000 عام 1999 ، وهكذا اصبحت الاتفاقية شريكا لا غنى عنه في مجال التعاون البيئي العالمي. وفي نهاية ذلك العقد ، كانت اتفاقية رامسار قد وصلت الى كامل نضجها ودورها و شكلها الحديث

وقد واصلت الاتفاقية نموها باطراد في اوائل القرن الحادى و العشرين ، حيث بلغ عدد أعضائها 160طرفاً في عام رر. و في عام 2005 أقر الأطراف بالصلة القائمة بين نتائج التقييم البيئي للالفية حول الترابط بين النظم البيئية ، وبين الخدمات التي تقدمها تلك النظم من أجل مصلحة الإنسان و رفاهته ، و لقد اعتمد مؤتمر الأطراف التاسع هذا كإطار للاتفاقية من أجل تحقيق "الاستخدام الرشيد" من خلال صيانة الطابع البيئي للأراضي الرطبة.

ماذا نفعل؟

حالة سريان اتفاقية رامسار فى الوقت الراهن

يعتبر تنفيذ اتفاقية رامساربمثابة شراكة مستمرة بين أكثر من 160 طرف متعاقد وبين اللجنة الدائمة والأمانة العامة و بمشورة الهيئة الفرعية للخبراء و فريق المراجعة العلمية والتقنية وبدعم من الشركاء من المنظمات الدولية.

ويتم تنسيق نطاق عمل الاتفاقية من خلال خطة استراتيجية مدتها ست سنوات تحدد الإجراءات ذات الأولوية المتوقعة أو المطلوبة من هذه الهيئات والمتعاونين الآخرين. أما الخطة الاستراتيجية الثالثة فتغطي الفترة 2009–2015.

ويعتبرمؤتمر الأطراف المتعاقدة هو جهاز صنع السياسات للاتفاقية. ولذا يجتمع ممثلين عن كل طرف من الأطراف كل ثلاث سنوات لتلقي التقارير الوطنية عن فترة الثلاث سنوات السابقة ، والموافقة على برنامج العمل والترتيبات المتعلقة بالميزانية على مدى السنوات الثلاث المقبلة ، والنظر في توجيه الأطراف بشأن مجموعة من القضايا البيئية الحالية والناشئة.

أما اللجنة الدائمة فهي الجهاز التنفيذي فيما بين الدورات والتي تشرف على عمل الاتفاقية بين اجتماعات مؤتمر الأطراف ، في إطار القرارات التي اتخذها المؤتمر. و يتم انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة الثمانية عشرة فى كل اجتماع لمؤتمر الأطراف للعمل حتى الاجتماع القادم.

وتضطلع الأمانة بتنسيق أنشطة الاتفاقية يوما بعد يوم ، حيث تعمل باللغات الرسمية الثلاث الانجليزية والفرنسية والإسبانية. وتقدم التسهيلات بموجب العقد الموقع من قبل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في غلاند ، سويسرا. ويشرف الأمين العام على عمل حوالى 20 طاقم للسياسة والتقنية والاتصالات والموظفين الإداريين مع ممثل واحد منتدب في آبيا ، ساموا.

الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف المتعاقدة فى شانجوان ،جمهورية كوريا

©أمانة رامسار

أربعون عاما من الخدمة

في خلال السنوات الأربعين منذ إنشائها قطعت اتفاقية رامسار شوطاً طويلاً ، سواء في تطورها الفلسفي أوالسياسي أوالاعتراف بها وانتشارها في جميع أنحاء العالم. وتساعد الاتفاقية أطرافها ، من خلال العديد من الأساليب، للحفاظ على تراثهم من الأراضي الرطبة في نفس الوقت الذى يسعون فيه إلى تحقيق أهداف التنمية وتحسين حياة شعوبهم. و يشمل هذا، على سبيل المثال لا الحصر ، توفير التوجيه للأطراف والدعم على أرض الواقع من خلال آليات تمويل المشاريع والبعثات الاستشارية لاتفاقية رامسار ، وكذلك العمل مع المنظمات غير الحكومية و الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ، والقطاع الخاص ، ومن خلال الآليات الإقليمية. وفي الصفحات التالية يرد وصفا لبعض هذه الامور.

اليوم العالمي للأراضي الرطبة

تم تنظيم اليوم الأول في عام 1997 ،و قد أصبح اليوم العالمي للأراضي الرطبة في 2 فبراير الآن هو اليوم الرئيسي لحملة الاتفاقية لرفع مستوى الوعي بقيم الأراضي الرطبة ومنافعها العامة على وجه العموم واتفاقية رامسار على وجه الخصوص. ويحتفل به الآن بما يقرب من 90 ٪ من الأطراف المتعاقدة.

التوضيح في هذه الصفحة مأخوذ من حملة عام 2009 بعنوان " المنبع والمصب – الأراضي الرطبة تصلنا جميعا".

و يمكن الاطلاع على النسخ الوطنية و المحلية لمواد حملة الأمانة العامة فضلا عن تقارير عن أنشطة العام على الانترنت : www.ramsar.org/WWD

40 عاما من الخدمة
توجيهات للأطراف

على مر السنين ، اعتمد مؤتمر الأطراف مجموعة كبيرة من الإرشادات العلمية والتقنية والسياسات التي أعدها فريق المراجعة العلمية والتقنية. وهى تغطي مجموعة واسعة من المواضيع وتفي بأغراض توفير المشورة التقنية ومساعدة صانعي السياسات ومديري المواقع على حد سواء وبحسب الحاجة بالإضافة إلى وضع معيار مشترك لما هو متوقع من الأطراف في الاتفاقية.

وتشمل مجموعة التوجيهات الخاصة بركيزة الاستخدام الرشيد مسائل التخطيط الرئيسية مثل تطوير السياسات الوطنية للأراضي الرطبة ومراجعة القوانين الوطنية لتجسيد مبادئ الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة وطلب المشورة العملية بشأن جرد الأراضي الرطبة ورصد ومعايير لتقييم الأثر ، وتقديم المشورة حول التواصل مع الجمهور بشأن قيم الأراضي الرطبة و تشجيع أصحاب المصلحة العامة على التشارك فى إدارة الأراضي الرطبة.

الأهم من ذلك ،أن هناك قدراً كبيراً من التوجيهات ذات الصلة بتخصيص وإدارة المياه للحفاظ على الوظائف البيئية للأراضي الرطبة و إدارة أحواض الأنهار وإدارة المناطق الساحلية وموارد المياه الجوفية.

و بالنسبة للمواقع الموضوعة على القائمة ، هناك نصيحة بأن يتم اختيار الأراضي الرطبة لقائمة رامسارمن وجهة النظرالاستراتيجية ووصفها بشكل علمي ورصد التغيرات في طابعها البيئي. و لقد تم تغطية الركيزة الثالثة ، أيضا ، في المبادئ التوجيهية بشأن التعاون الدولي وتعزيز التعاون بشأن مسارات طيران الطيور المائية.

وقد تم نشر جميع الإرشادات على أقرص مدمجة وعلى موقع رامساربعنوان كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة ("مجموعة أدوات رامسار") ، حيث تم مزج المبادئ التوجيهية الرسمية مع مواد توضيحية ودراسات الحالة التي تقدم مساعدة عملية إضافية. ويتم الآن إعداد الطبعة الرابعة في 21 مجلدا.

كما تم نشر مواد إضافية من قبل فريق المراجعة العلمية والتى قد تكون ذات فائدة للأطراف في سلسلة رامسار للتقارير الفنية ، والتي تتناول أموراً مثل تقديرالأراضي الرطبة واختيار برمجيات نظم المعلومات الجغرافية ، واعتماد قاعدة بيانات ضخمة لجرد الأراضي الرطبة.

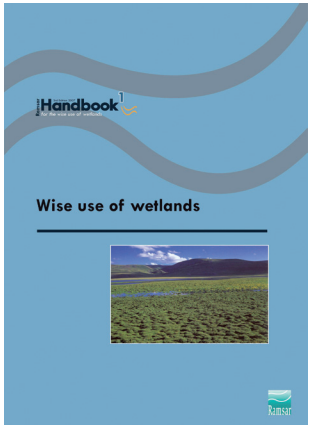

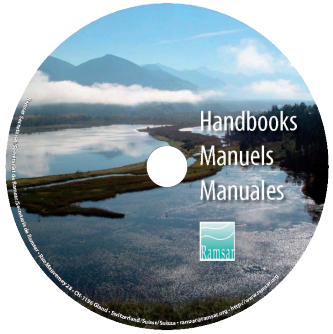

40 عاما من الخدمة

الدعم على أرض الواقع : تمويل المشاريع

لا تقوم الأمانة العامة بتشغيل مشاريع المحافظة على أرض الواقع بشكل مباشر ، ولكن الاتفاقية تكفل ثلاثة برامج لتقديم المساعدة في تمويل المشاريع الصغيرة (أو أجزاء من المشاريع الكبرى) في سبيل الحفظ والاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة.و يقوم موظفي الأمانة العامة بتقييم مقترحات المشاريع ، وتقديم توصيات بشأن مدى ملاءمتها ، وتنفيذ أعمال الرصد والمتابعة لضمان تنفيذ المشاريع المختارة بنجاح .

صندوق المنح الصغيرة:
الإدارة الفعالة للموقع في مولدوفا

تم مؤخرا تنفيذ مشروع تابع لصندوق المنح الصغيرة بواسطة جمعية بيوتكا البيئية وبالتعاون مع وزارة البيئة في جمهورية مولدوفا. ويهدف المشروع الى وضع خطة إدارية لإدارة وتنفيذ نهج الاستخدام الرشيد في موقع اونجورى –هولوسنيتا التابع لرامسارو الواقع على ضفاف نهر دنيستر بالقرب من الحدود مع اوكرانيا. وساعد المشروع السلطات المحلية والجهات المعنية على زيادة الوعي حول القيم التراثية الطبيعية والتاريخية للموقع والترويج لاتفاقية رامسار على نطاق أوسع ، والتأثير على السياسات البيئية على المستوى الوطني.

وقد أنشئ صندوق المنح الصغيرة التابع لاتفاقية رامسار بواسطة الأطراف عام 1990 لتقديم المساعدة المالية في شكل منح صغيرة تصل إلى 40.000 فرنك سويسري لمشاريع الأراضي الرطبة التي تساعد على تحقيق الخطة الاستراتيجية لرامسار في الدول النامية والدول ذات الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقالية. ولقد قدم صندوق المنح الصغيرة حوالى 7.5 مليون فرنك سويسري مباشرة إلى أكثر من 200 مشروعا في أكثر من 100 دولة منذ عام 1991 ، وتقوم الأمانة أيضا بنشر محفظة سنوية تضم المقترحات ذات التقييم الجيد لاحتمال اعتمادها من قبل الجهات المانحة الأخرى.

ومنذ عام 1997 ،اضطلعت الأمانة العامة أيضا بإدارة صندوق أراضي رطبة للمستقبل والذي تم تمويله بسخاء من قبل وزارة خارجية الولايات المتحدة والمؤسسة الامريكية للاسماك والحياة البرية لصالح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤسساتاً وأفراداً من خلال بناء القدرات والتدريب على الحفظ والاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة. وحتى الان تم دعم أكثر من 250 مشروع ،كما تم صرف أكثر من 3.3 مليون دولار امريكى.

صندوق أراضي رطبة للمستقبل :إدخال الأراضي الرطبة فى مناهج التعليم في كولومبيا

أقام صندوق أراضى رطبة للمستقبل مشروع فى كولومبيا مؤخرا حيث تم وضع برنامجا مبتكرا بشأن الأراضي الرطبة في أمريكا اللاتينية ،مما أكد على دور اتفاقية رامسار فى المنطقة . و قد جاء المشروع كنتيجة للجهد المشترك للطلاب و المعلمين و الآباء فى المجتمع المحلى حول بحيرة فوكوين حيث ركز البرنامج بشكل اساسى على المدارس الابتدائية. وكان الهدف هوتعزيز تفهم عمل أتفاقية رامسار ووضع استراتيجية لنشر المعرفة من المدارس للمجتمع الدولي بأسره ، مشددا على التدابير التي يتعين اتخاذها

المنحة السويسرية لأفريقيا: مكافحة الحشائش الغازية في السنغال

بعد ظهور الاعشاب الغازية المسماة بسالفينيا موليستا في نهر السنغال عام 1999، قدمت بعثة خبراء مشتركة من اتفاقية رامسار واتفاقية التراث العالمي عددا من التوصيات لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها كل من حديقة دجودى الوطنية في السنغال و حديقة دياولينج الوطنية في موريتانيا. وقد أسهمت المنحة السويسرية لأفريقيا التي قدمتها الأمانة العامة لرامسار فى تنفيذ تلك التوصيات المحلية في حديقة دجودى الوطنية ، واليوم تمت السيطرة على العشبة الغازية هناك كما تمت استعادة الطابع البيئي للحديقة

تعد **المنحة السويسرية لأفريقيا** ،و التي تديرها الأمانة العامة منذ عام 1998 ، بمثابة مساهمة سخية طوعية تقدمها الحكومة الاتحادية لسويسرا لدعم تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا. و تكون هذه المنحة مفيدة بشكل خاص فى تمويل الاستجابات لحالات الطوارئ أوبعض الأنشطة المحددة في الأراضي الرطبة الأفريقية بصفة خاصة بالاضافة الى الترويج للاتفاقية في المنطقة.

40 عاما من الخدمة
الدعم على أرض الواقع :
بعثة رامسار الاستشارية

أعمال بعثة رامسار الاستشارية

يتضمن موقع رامسارالمسمى بسريبارنا و الواقع فى السهول الفيضية لنهر الدانوب بحيرة للمياه العذبة واراضى للحشائش النامية التى تتضمن العديد من الأنواع المهددة عالميا. و خلال أواخر القرن 20 تسببت عمليات استخراج المياه ، والتخلي عن الممارسات التقليدية فى استخدام الأراضي وزيادة استخدام مبيدات الآفات والأسمدة في المنطقة الزراعية المحيطة فى حدوث التخثث وانخفاض مستوى المياه ، وتناقص التنوع البيولوجي. وكانت زيارة البعثة الأولى للموقع عام 1992، وقد تألفت من اثنين من خبراء اتفاقية رامسارحيث قدمت المشورة بشأن تحسين اسلوب التواصل مع نهر الدانوب ، ووضع خطة لإدارة الموقع. ومن اجل الحصول على الدعم الدولي لأنشطة الإصلاح و الادارة اللازمة ، قامت السلطات البلغارية بإدراج موقع سريبارنا في سجل مونترو ، مما استدعى البدء بتنفيذ الأنشطة اللازمة و الحصول على المساعدة الدولية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية. هذا وقد تم توجيه بعثتان اخريان عامي 1998 و 2001 بالاشتراك مع مركز التراث العالمي (بما ان سريبارنا هو أيضا موقع للتراث العالمي) والاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة و اتفاقية رامسار حيث استطاعت تلك البعثات التحقق من النتائج الإيجابية ، وتقديم مشورة إضافية ، والتوصية بشطب الموقع من سجل مونترو. وبفضل آلية الدعم التى تتبعها الاتفاقية والتضامن الدولي تمت استعادة الطابع البيئي للأراضي الرطبة فى موقع سريبارنا .

يولى اهتمام خاص للدول الأعضاء فى المساعدة في إدارة وحفظ المواقع المدرجة و التي يتعرض نظامها البيئي للتهديد. وغالبا ما يتم تنفيذ ذلك من خلال بعثة رامسار الاستشارية ، وهى آلية رسمية لتقديم المساعدة التقنية التي عادت بالكثير من الفائدة على الأطراف لأكثر من عشرين عاما.

في معظم الحالات ، تقوم بعثة رامسار الاستشارية بتشكيل فريق من الخبراء لزيارة المواقع وتقديم تقريرا حول نتائجهم وتوصياتهم. ومن ثم يصبح تقرير الفريق ، بعد المراجعة من قبل السلطات ، وثيقة عامة توفر أساسا للعمل في صيانة الموقع والموارد من أجل الآخرين كما وقد تساعد على جذب التمويل من اتفاقية رامسار أومن خارجها لتنفيذ توصياتها.

عملت بعثة رامسار الاستشارية ،بين عامي 1998 و 2001 ، في 67 موقعاً او مجموعة مواقع لرامسار. وخلال السنوات الأخيرة ، يتم ارسال معظم البعثات بقيادة أحد موظفى رامسار وبمشاركة فرق متعددة التخصصات ، و غالبا ما يتم ذلك بالتعاون مع هيئات أخرى مثل اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي و الاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة ، واتفاقية الأمم المتحدة للبيئة بشأن الأنواع المهاجرة والاتفاقات المنبثقة منها، و برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو.

40 عاما من الخدمة

العمل مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف

من المعروف أن منافع التنسيق والتعاون بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف – الاتفاقيات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تتداخل أوتتصل بعثاتها ببعضها البعض – قد حظيت بالكثير من التقدير على نطاق واسع ولسنوات عديدة.

وكانت اتفاقية رامسار رائدة في تطوير العلاقات التعاونية ، بدايةً من أول مذكرة تفاهم مع اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1996 وخطة العمل المشتركة لاتفاقية التنوع البيولوجي / رامسار حيث اخذت شكلها الرسمى للمرة الاولى في 1998 ويتم وضعها الآن للمرة الرابعة للاعوام 2007–2010 ، وقد أصبحت كل من هذه المذكرة و خطة العمل من النماذج التي يحتذى بها للتعاون بين الاتفاقيات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف. وعلى مر السنين ، حرصت رامسار على تنمية علاقات وثيقة ذات منافع متبادلة، بما في ذلك الاتفاقيات الرسمية وعلاقات مع برامج عمل مشتركة وهيئات حكومية دولية عالمية مثل اتفاقية الأنواع المهاجرة واتفاقية التراث العالمي لليونسكو وبرنامج الانسان والمحيط الحيوي ؛ ومع الاتفاقيات والبرامج الإقليمية (فى مناطق البحر الكاريبي والبحر الأبيض المتوسط والكاربات وجنوب المحيط الهادئ) واللجان مثل (حوض بحيرة تشاد والنيجر والكونغو) ، ومع الهيئات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة منظمة السياحة العالمية والوكالة الأوروبية للبيئة ووكالة الفضاء الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الدول الأمريكية ،وغيرها.

كما شاركت اتفاقية رامسار بفعالية أيضا مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي – اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولى بالانواع المهددة بالانقراضو اتفاقية الانواع المهاجرة و اتفاقية التراث العالمي -- في مجموعة الاتصال بشأن التنوع البيولوجي، وبصفة مراقب في أعمال فريق الاتصال المشترك التابع "لاتفاقيات ريو" . بالاضافة الى ان رامسارهى أيضا عضوا نشطا في فريق الإدارة البيئية المكون من وكالات وبرامج وأجهزة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ، وكلها جماعات تعمل على زيادة التعاون والقضاء على الازدواجية في الأنشطة البيئية والعالمية ذات الصلة .

وأخيرا ، فإن اتفاقية رامسار تعد عضوا نشطا فى مجموعة رؤساء الهيئات الاستشارية العلمية الفرعية التابعة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

© ايفان بلنشى

موقع سريبارنا فى بلغاريا

40 عاما من الخدمة
العمل مع المنظمات غير الحكومية

تعتبررامسار اتفاقية فريدة من نوعها بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف من حيث علاقاتها مع المنظمات الخمس الشريكة لها. وقد كان لعدد من منظمات الحفظ الدولية دور فعال في المساعدة على تطوير اتفاقية الأراضي الرطبة خلال الستينات ، وبمرور السنوات اصبحت العلاقة مع هذه المنظمات الرئيسية وثيقة و مثمرة بشكل غير اعتيادي.

وفي العام 1999 ، تم تأكيد الوضع الرسمى للمنظمات الأربع غير الحكومية التي ارتبطت تاريخيا بالتعاون المستمر مع رامسار لتأخذ مسمى "الشركاء من المنظمات الدولية" للاتفاقية ، وفي عام 2005 اضاف مؤتمر الأطراف المعهد الدولي لإدارة المياه باعتباره الشريك الرسمي الخامس.

والشركاء الخمسة من المنظمات الدولية هم منظمة حياة الطيور الدولية (لايف بيرد) والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة و المعهد الدولى لإدارة المياه والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة والصندوق العالمي للطبيعة.

ويقدم الشركاء من المنظمات الدولية الدعم الهائل لأعمال الاتفاقية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية ، من خلال تقديم مشورة الخبراء التقنيين و المساعدة فى مجال التنفيذ على الصعيد الميداني والدعم المالي ، سواء من وحدات المقر الرئيسي والفروع الوطنية والإقليمية أو من شبكات الخبراء لديها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه المنظمات تجسد فلسفة اتفاقية رامسار ومفهومها للاستخدام الرشيد وتدعم استخدام المبادئ التوجيهية لرامسار في عملها في جميع أنحاء العالم.

كما يشارك الشركاء من المنظمات الدولية أيضا بانتظام في اجتماعات مؤتمر الأطراف واللجنة الدائمة وفريق المراجعة العلمية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة يقدم تسهيلات لأمانة رامسار كما تقوم المنظمة الدولية للأراضي الرطبة بتقديم خدمة الاستعلامات لمواقع رامسار وكلاهما بموجب عقد مع الاتفاقية.

وقد وقع أيضا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الأخرى على مذكرات تعاون مع أمانة اتفاقية رامسار ، ولطالما ثبت أن تعاونها لا يقدر بثمن. كما تقدرالاتفاقية أيضا الجهود الدؤوبة للكثيرمن المنظمات الأخرى غير الحكومية سواء الدولية اوالوطنية اوالمحلية في دعمها للأراضي الرطبة.

40 عاما من الخدمة

العمل مع القطاع الخاص

ترحب الاتفاقية دائماً بفرص توسيع قاعدة مواردها وأنشطتها من خلال تطوير علاقات المنفعة المتبادلة مع قطاع الأعمال. وأبرزها ،حينما قدمت مجموعة دانون الدعم المالي السخي للجهود التي تبذلها الاتفاقية لرفع مستوى الوعي بأهمية الموارد المائية بين صانعي القرار والجمهور.

وقد تم إنشاء صندوق دانون – ايفيان للمياه في عام 1998 حيث عمل على توفيرالدعم المؤسسي لمجموعة واسعة من المنتجات والندوات التعليمية. وكانت أكثرالنتائج الملموسة للتعاون مع دانون ، رغم ذلك ، هو نشر الملصقات والمنشورات والأفلام وألعاب الأطفال التى تمكنت الأمانة العامة من ابتكارها لمساعدة الجمهورعلى الاحتفال باليوم العالمي للأراضي الرطبة فى 2 فبراير من كل عام.

وكذلك قدمت مجموعة دانون " جائزة إيفيان الخاصة" و قدرها 10،000 دولار امريكى لكل واحد من ثلاثة فائزين فى حفل توزيع جوائز اتفاقية رامسار لحفظ الأراضي الرطبة والتى تمنح كل ثلاث سنوات في اجتماعات مؤتمر الأطراف منذ عام 1999.

وقد افتتحت معاهد إيفيان لحماية المياه في عام 2008 لمساعدة السكان المحليين في التعامل مع المياه بطريقة مستدامة وتحسين ظروفهم المعيشية.وفي الوقت الحاضريتم استضافة البرنامج فى ثلاثة مواقع مختارة من قبل رامسار وهى الأرجنتين ونيبال وتايلاند.

كما عمل كل من صندوق دانون للطبيعة والاتحاد الدولى لحماية الطبيعة واتفاقية رامسارعلى وضع منهج لمكافحة الاحتباس الحراري من خلال استعادة الأراضي الرطبة. و يركز هذا المنهج حتى الآن على أشجار المنجروف الغنية بإمكانات تنحية الكربون كما أنها تلعب دورا رئيسيا في التنوع البيولوجي.

و بالمثل قامت شبكة تحالف ستار لشركات الطيران بإنشاء شراكة تحت عنوان " اتصالات المحيط الحيوي " وهي شراكة مع اتفاقية رامسار وبرنامج الانسان و المحيط الحيوي التابع لمنظمة اليونسكو و الاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة و بموجب هذه الشراكة تستفيد الاتفاقية من خلال تقديم رحلات سفر مدعومة للمسافرين إلى ورش العمل والاجتماعات ذات الصلة باتفاقية رامسار.

شعارات دانون/ايفيان و بايوسفير(اتصالات المحيط الحيوى):

40 عاما من الخدمة
العمل معا في الأقاليم

كانت مبادرة الأراضي الرطبة للبحر الأبيض المتوسط (ميدويت) ، والتي تأسست في عام 1993 وتم وضعها في إطار اتفاقية رامسار عام 1996 ،كانت مثالا لاهتمام الاتفاقية بقيمة التعاون الإقليمي في العمل من أجل الحفظ والاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة. فمثل هذا التعاون يسمح للحكومات وأصحاب المصلحة بالاستفادة من القواسم الجغرافية المشتركة ونظم الأراضي الرطبة المشتركة والروابط الاجتماعية والثقافية المشتركة كذلك.

سوق الاسماك بموقع بحيرة مبورو التابع لرامسار ، اوغندا

©الفريد سترين

وفي عام 2002 أنشأت الاتفاقية برنامج يسمح لمجموعات الأطراف ذات التركيز الجغرافي المشترك ، وفي بعض الحالات ذات الهدف المواضيعي المشترك، بالتقدم للحصول على الموافقة باعتمادها "كدول تعمل في إطار اتفاقية رامسار". ويوجد حاليا حوالي عشرين مبادرة إقليمية حصلت او اوشكت على الحصول على الموافقة ، وبعض هذه المبادرات يتلقى المساعدة المالية من رامسار لفترات ابتدائية تصل إلى ثلاث سنوات.

و تنقسم المبادرات الإقليمية التابعة لاتفاقية رامسار الى فئتين : شبكات ومراكز. فبالنسبة للشبكات هناك بعض منها يكرس عمله لنهر بعينه وأحواض بحيرات بعينها مثل بحيرة تشاد وحوض النيجر ، او لمناطق جبلية مثل جبال الأنديز والكاربات ، اولمناطق ساحلية مثل البحر الأسود ، ومسارات طيران الطيورالمهاجرة ، و غيرها من التجمعات الأخرى ذات الهدف المشترك ، مثل بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق.

وبالإضافة إلى ذلك ، هناك حاليا أربع مراكز إقليمية للتدريب والبحوث بشأن الأراضي الرطبة تابعة لاتفاقية رامسار-- في مدينة المعرفة "سيتى اوف نوليدج" بدولة بنما لنصف الكرة الغربي و في منتجع رامسار بإيران لوسط وغرب آسيا و في كمبالا بأوغندا لشرق أفريقيا وفى تشانجوان بجمهورية كوريا لخدمة منطقة شرق آسيا.

تخضع جميع المبادرات الإقليمية للحكم المستقل وغيرمصرح لها بالتحدث أو التصرف نيابة عن الاتفاقية غير أنها تعمل وفقا لمبادئ رامسار ، على أساس القواعد الصارمة لتقديم التقارير والاتصال الوثيق بالأمانة العامة.

اجتماع المبادرة العليا لإقليم الأنديز ، 29 سبتمبر 2010

©أمانة رامسار

مقاييس النجاح

تعتبر الذكرى السنوية الاربعين للعام 2011 فرصة مناسبة لتقييم وتقدير المسألة المعقدة المتعلقة بمدى نجاح الاتفاقية في تحقيق مهمتها.

وقد أظهرت الدراسات أن حالة الأراضي الرطبة تتأثر بشكل إيجابي في البلدان التي أنشأت سياسة وطنية للأراضي الرطبة (أو ما يعادلها) ولجنة وطنية فاعلة متعددة القطاعات للأراضي الرطبة أو تابعة لرامسار وفى البلدان التي عملت على تنفيذ الأنشطة الأخرى الموصى بها على الصعيدين الوطني والمحلي. كما أن وجود لجنة وطنية فاعلة متعددة القطاعات للأراضي الرطبة أو تابعة لرامسار يعتبر أيضا أداة قوية لدعم التنفيذ من داخل البلدان.

© أمانة رامسار

وما زالت عملية تحديد الدول لمواقع رامسار على اراضيها تواصل تقدمها . فقد اصبحت قائمة رامساربمثابة أكبر شبكة للمناطق المحمية في العالم حيث تغطى اراضيها الرطبة التى بلغت أكثر من 1900 موقع ما يقرب من 186 مليون هكتار حتى تاريخ (أغسطس 2010).

وقد وجدت الدراسات التي أجريت حديثا من قبل خبراء بيئيين قانونيين مستقلين أن مديري مواقع رامسار في أفريقيا وأمريكا الشمالية قد ذكروا فى تقاريرهم أن تحديد هذه المواقع على اراضيهم قد ساعد فى الحفاظ على هذه الأراضي الرطبة ، كما كان لهم وجهة نظر مشتركة وهى "ان تعيين موقع بوصفه أرض رطبة ذات أهمية دولية كان أكثر من مجرد شرف ؛ فقد كان له فوائد ملموسة " وغالبا ما تشمل هذه الفوائد ما يلى :

- زيادة الوعي العام ؛
- زيادة مشاركة أصحاب المصلحة المحليين ؛
- مزيد من الدعم لحماية الموقع ؛
- زيادة فرص الحصول على تمويل الحفظ ، و
- تعزيز فرص البحوث والسياحة البيئية.

وقد ساعد الإطار القانوني الدولي للاتفاقية كافة الدول على حماية مواقع رامسار من خلال الإجراءات القانونية المحلية الخاصة بها . على سبيل المثال ، في عام 2006 ألغى الحاكم العام لجزر الأنتيل الهولندية تصريحاً بتطوير منتجع مجاور لموقع رامسار " هيت لاك " في جزيرة بونير على أساس أن تقييم الأثر البيئي المطلوب لا يفي بالمعايير المحددة في إرشادات رامسار . وبعد الاستئناف الذى اجرى في يوليو 2007 وافق مجلس الدولة في هولندا على هذا القرارمسترشدا بأن "القرارات والمقررات والمبادئ التوجيهية التى قبلت بالإجماع من قبل مؤتمر الأطراف التابع للاتفاقية. . . ينبغي أن تعتبر جزءا من التزامات (هولندا) بموجب الاتفاقية ".

من موقع رامسار الالكترونى

خبر تصدر عناوين الانباء. **تبرير بطلان قرارات البناء قرب موقع رامسار في بونير**

في الحادي عشر من سبتمبر2007 أصدرت ملكة هولندا بيتريكس، مرسوماً ملكياً يرفض طلب حكومة بونير بإعادة النظر في قرار محافظ هولندا-انتليز القاضي ببطلان قرارات حكومة بونير على بناء منتجع بجوار اراضي المانجروف المعروفة باسم "هيت لاس" الذي أعلن عنها كموقع رامسار منذ عام 1980.

وقدم اريك سي نيوتن وهو مسئول في وزارة الصحة العامة والتنمية الاجتماعية وصفاً للقضية ونوه الى "موقف مجلس الدولة الهولندي الداعي الى اعتماد جميع القرارات والارشادات التوجيهية التي تمت الموافقة عليها بالاجماع والصادرة عن مؤتمر الأطراف، وهي المنظمة التي تم انشائها بموجب اتفاقية رامسار والتي يوجد بها ممثلية من مملكة هولندا، واعتبار هذه القرارات والتوجيهات جزء من التعهدات التي تقتضيها الاتفاقية."

يمكن قراءة التقرير المختصر هنا. (12/11/07)

إلى أين نتجه ؟

تحديات المستقبل

وجد تقييم الألفية للنظم البيئية ، الذى نشر عام 2005 ، ان الاراضى الرطبة الداخلية والساحلية كانت لا تزال تفقد وبمعدل أسرع من أي نظام بيئي آخر. كما كشفت تقارير عام 2010 أن الضغوط تتزايد وحالة التنوع البيولوجي مستمرة في التدهور. غير أن ما يثير الانزعاج اكثر من غيره هو أن استجابتنا لهذا الوضع قد تباطأت منذ القرن العشرين . فالتركيز على حفظ الأراضي الرطبة و التنوع البيولوجي وحده لم يكن كافياً.

ولا تزال المشكلة متمثلة فى أنه ، ومع تزايد عدد السكان ، تطغى مشاكل الضغوط المكثفة من أجل النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة الشعب على قضية الحفاظ على الأراضي الرطبة والتنوع البيولوجي الصحي عليها. ذلك التحدي الذي يواجهنا في الحاضر والمستقبل لا يزال هو نفسه كما كان منذ أكثر من 40 عاما مضت في تطوير اتفاقية رامسار.

فينبغى أن يعترف بالأراضي الرطبة من قبل جميع قطاعات المجتمع كبنيتنا التحتية الطبيعية الضرورية للتوفير المستدام للمياه وخدمات النظام البيئي الأخرى ، والتي تعتمد عليها معيشة الجميع في نهاية المطاف.كما أن صناع القرار في حاجة الى فهم أفضل لقيمة خدمات الأراضي الرطبة عندما يواجهون قرارات صعبة في المفاضلة بين الحفاظ على الأراضي الرطبة وتغييراستخدامات الأراضي و المياه. ويجب أن نفهم أيضا مخاطر عدم التحرك بشكل حاسم للحفاظ على الأراضي الرطبة ، فضلا عن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تجاهل هذه المخاطر. و هكذا فإن مواصلة "العمل كالمعتاد" لم تعد خياراً.

يجب أن نعالج الدوافع المباشرة لفقدان الأراضي الرطبة – التنمية الحضرية والصناعية وتحويل الارض لأغراض الزراعة والمطالب المتزايدة على المياه – حتى ونحن نتعامل مع مشاكل انتشار النباتات والحيوانات الغازية وآثار ارتفاع درجة الحرارة والمناخ الذى تتزايد صعوبة التنبؤ به. لقد صارالعالم يتحدث عن "أزمة المياه العالمية" –فلم يعد هناك ما يكفى من الماء لتستمر الحياة. لذا فينبغى أن يفهم الجميع حقيقة أن الأراضي الرطبة هى التي توفر لنا المياه وتنقي مياه الشرب بتكلفة منخفضة ، كما أنها ترطب المناخ في المناطق المتضررة من الجفاف. وتلعب اتفاقية رامسار دور مركزي للمساعدة على تحقيق ذلك.

صورة ارشيفية©

الدور الرئيسي لاتفاقية رامسار

لقد جاءت اتفاقية الأراضي الرطبة فى المكان المناسب الذى يمكنها من خلاله تقديم العون لمواجهة هذه التحديات في جميع أنحاء العالم – باعتبارها المعاهدة العالمية الوحيدة التى تركز حصرا على نوع النظام البيئى ينبغى أن تمنح له أولوية الإستجابه . ورامسار لديها خبرة طويلة في المعالجة المباشرة لجميع القضايا فيما يتعلق بالمياه. وفى وجود طاقم سكرتارية صغير ومرن مكون من الموظفين المتفانين وذوي الخبرة وهيئة استشارية علمية متمثلة فى فريق المراجعة العلمية والتقنية والذى يتكون من كبار الخبراء المستقلين في قضايا الأراضي الرطبة ، بما في ذلك ما تداخل منها مع قضايا تغير المناخ والصحة والتنوع البيولوجي والقضايا الزراعية ، فإن اتفاقية رامسار ستكون قادرة على التحرك بشكل سريع وحاسم فى استجابتها للمعلومات والأحداث المستجدة. كما انه من المفيد للاتفاقية أن يتسم مؤتمر الاطراف بالفكر التطلعى وأن يكون للدول الأطراف سجل طويل من مواجهة التحديات المتجددة ،

بحيث تكون قادرة على تبني سياسات وتوجيهات جديدة للمسؤولين والمدراء في وقت قصير ، فضلا عن تكوين "أسرة رامسار" أو دائرة كبرى من مقدمى الدعم في جميع أنحاء العالم من المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والصحفيين والأكاديميين والمواطنين الذين لديهم خبرة طويلة في العمل معا كجزء من فريق عالمي لتحقيق الأهداف المشتركة.

وهكذا،فإن السياسات والتخطيط والإدارة التى تقوم بها جميع القطاعات المؤثرة على جميع المستويات ستستفيد من الاجماع العالمي الذى تحظى به الاتفاقية.

ويشمل ذلك المساعدة على تحديد أهمية الأراضي الرطبة بالنسبة لمواجهة التحديات العالمية ، مما يبين أهمية المحافظة عليها وترشيد استخدامها ، وحماية الأراضي الرطبة والفوائد التي تقدمها. وكما يشمل أيضا الدراية التقنية والتوجيه ونماذج وشبكات الدعم للمساعدة في استخدام هذه المعرفة على نحو عملى من أجل الحفاظ على الأراضي الرطبة لأبنائنا وأحفادنا.

ماريا بنيرا©

شكر وتقدير

تقدم الأمانة العامة الشكروالامتنان لجميع شركاء الماضي والحاضر في الحفظ والاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة لما قدموه من دعم و أظهروه من التزام.

شكر خاص لدوايت بيك ، المؤلف الرئيسي لهذا الكتيب.

يعود الفضل فى نشر هذا الاصدارالى كل من صندوقى دانون /ايفيان للمياه.

الأمانة العامة ،لاتفاقية رامسار
2. سبتمبر 2010

مصادر صورة الغطاء الخلفي (1-ر) :

- موقع رامسار بحيرة سكادار ، الجبل الأسود
© توبياس سلاثى

- موقع رامسار جوكيو والبحيرات المجاورة ، نيبال
© الصندوق العالمي للطبيعة نيبال

- موقع رامسار جاندوكا- مانزانيلو ملجأ الحياة البرية ، كوستاريكا
© خوليو مونتيس دي أوكا / AMRO - NCIU

- موقع ماكيوليك من قائمة الأراضي الرطبة لرامسار ، جنوب أفريقيا
© كريس روش / الرحلات البرية

هدف اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة :

"الحفظ والاستخدام الرشيد لجميع الأراضي الرطبة من خلال
اتخاذ الإجراءات المحلية والوطنية والتعاون الدولي ، كمساهمة
من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم".

تمت الترجمة والطباعة لهذا الكتيب باللغة العربية
بفضل الدعم الكبير الذي تقدمت به جامعة الدول العربية

تمت ترجمة هذا الكتيب بدعم من المركز الإقليمي
رامسار - وسط وغرب آسيا

أمانة اتفاقية رامسار
28 ش"موفيرني"
1196 "جلاند"
سويسرا
هاتف رقم : 0170 999 22 41+
البريد الالكتروني : ramsar@ramsar.org
الموقع على الانترنت : www.ramsar.org